

استطلاع للرأي
حول
الديموقراطية في الأردن

"النتائج الأولية"

نيسان 1995

مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الاردنية

المقدمة

يسر مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن يقدم النتائج الأولية لاستطلاع الرأي حول الديمقراطية في الأردن الذي نفذه المركز خلال الفترة من 1995/4/8 - 1995/4/18 على عينة من المواطنين بلغ عددهم (2000) فرد يمثلون السكان الذين تبلغ أعمارهم (19) سنة فاكثر موزعين على محافظات المملكة كافة.

وتجدر الإشارة إلى انه قد طرأ خلال السنوات الماضية بعض التغيرات على شكل وطبيعة العلاقة القائمة بين الإنسان الأردني والدولة الأردنية، وعلى العلاقة بين السلطات الثلاث مما اثر على نفوذ كل منها وقد عكست هذه التحولات نفسها على الحياة العامة في الأردن، وعلى أشكال وأبعاد الحياة المختلفة للإنسان الأردني، وعلى الوجه الخارجي للأردن.

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسة التي نفذها المركز خلال شهر كانون الأول من عام 1993، التي جاءت بياناتها للوقوف على درجة التقدم في وعي المواطنين، وتفهمهم للحياة الديمقراطية.

ويود المركز أن يشكر جميع المؤسسات التي ساهمت بإنجاح هذه الدراسة، وجميع الأفراد الذين شملتهم العينة الذين كان لتجاوبهم وتعاونهم اكبر الأثر في إنجاح هذه الدراسة، والشكر أيضاً إلى جميع الذين ساهموا في إنجاح هذا العمل الكبير من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية وخارجها.

ويأمل المركز أن تفيد المعلومات التي يوفرها هذا الاستطلاع جميع المهتمين بهذه القضايا من مخططين وباحثين في القطاعين العام والخاص

الأهداف :

يهدف هذا الاستطلاع إلى قياس اتجاهات المواطنين نحو الديمقراطية من خلال معرفة آرائهم في الموضوعات التالية :

- أ. التعديلات والتغيرات الأساسية التي حصلت على قوانين انتخاب مجلس النواب، والأحزاب والمطبوعات والنشر .
- ب. تقييم إنجازات مجلس النواب المنتخب 1993 .
- ج. تقييم إنجازات نواب الدائرة الانتخابية .
- د. الموقف العام من قانون الانتخاب الحالي لمجلس النواب .
- هـ. الوقوف على آراء واتجاهات المواطنين نحو الأحزاب السياسية بشكل عام .
- و. الوقوف على آراء واتجاهات المواطنين حول حرية الرأي والصحافة .

منهجية الدراسة :-

تم تنفيذ هذه الدراسة من خلال أربع مراحل هي :-

المرحلة التحضيرية:

تعتبر هذه المرحلة أهم مراحل العمل الإحصائي، لكونها تتضمن مجموعة من العمليات المتشابكة والمتكاملة التي يعتمد عليها بشكل أساسي، لتنفيذ العمليات في المراحل اللاحقة حيث تشمل هذه المرحلة وضع جميع الخطط اللازمة لتنفيذ الدراسة من بدايتها وحتى نشر نتائجها

وتتضمن هذه المرحلة ما يلي:

تنظيم الجهاز الرئيسي للدراسة:

يتكون هذا الجهاز من إدارة الدراسة ممثلاً بمتابعة من الأستاذ رئيس الجامعة الأردنية، وبإشراف مباشر من مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة، ومن نخبة من أعضاء هيئة التدريس فيها، ومن متخصصين في هذا المجال. ويتكون الجهاز أيضاً من عدد من المشرفين الميدانيين، والمراقبين الميدانيين، ومجموعات الباحثين، والتدقيق والترميز المكتبي، والتجهيز الإلكتروني.

لقد بدأت العمليات المتعلقة بهذه الدراسة بتشكيل لجنة من المتخصصين، حيث وضعت الجدول الزمني لمراحل الدراسة المختلفة، ومناقشة أسلوب العينة الذي اتبع، وإعداد الاستمارة وكتيبات التعليمات المتعلقة بها، وتحديد المتطلبات البشرية، بالإضافة إلى خطط العمل الميداني، وجداول المخرجات وخطة التجهيز الإلكتروني للبيانات، ونشر النتائج.

الوثائق الرئيسية للدراسة:

تتضمن هذه الوثائق ما يلي:

أ- استمارة الدراسة:

تم تصميم استمارة هذه الدراسة، وذلك تمشياً مع الأهداف المتوخاة وطبيعة البيانات التي سيتم جمعها. كما اخذ بالاعتبار عند تصميم الاستمارة تسهيل عملية إدخال البيانات على الحاسب الآلي والتجهيز الإلكتروني بشكل كامل (الملحق 1)

وقد تضمنت الاستمارة بالإضافة إلى البيانات التعريفية الأقسام التالية:

- 1- جدول اختيار المستجيب.
- 2- بيانات عن الديمقراطية في الأردن.
- 3- بيانات عن تقييم إنجازات مجلس النواب المنتخب لعام 1993.
- 4- بيانات عن تقييم إنجازات نواب الدائرة الانتخابية.
- 5- بيانات عن قانون انتخاب مجلس النواب.
- 6- بيانات عن الأحزاب السياسية.
- 7- بيانات عن حرية الرأي والصحافة.
- 8- المعلومات الشخصية عن الفرد المنتخب

كتيب التعليمات وقواعد التدقيق:

يتضمن هذا الكتيب مجموعة من المعارف والتعليمات المفصلة والواضحة للعاملين الميدانيين والمكتبيين، كما يتضمن هذا الكتيب تعريفا وشرحاً مفصلين لجميع الأسئلة والمفاهيم والتصانيف الواردة في الاستمارة، وكيفية استيفاء البيانات بصورة تكفل الحصول على أعلى درجة ممكنة من صحة البيانات ودقتها، ويشمل الكتيب أيضاً قواعد التدقيق الأساسية التي يجب أن يتبعها العاملون بمختلف مستوياتهم أثناء قيامهم بتدقيق الاستمارات، سواء على المستوى الميداني أو المكتبي لتكون الاستمارة مكتملة وخالية من التناقضات. وتم التركيز على العلاقات المنطقية بين الإجابات (الاتساق الداخلي) وكيفية اكتشاف الأخطاء وتصحيحها ما أمكن لضمان منطقية البيانات واتساقها.

ج- كتيب الدليل:

لقد تمت عند تصميم الاستمارة مراعاة أن تكون معظم الأسئلة ذات دليل مسبقاً، إذ تضمن الدليل كيفية معالجة البيانات المرزمة مسبقاً، وكيفية ترميز البيانات ذات الإجابات المحددة ووضع رموز مناظرة لها. كما تضمن تعليمات تتعلق بترميز الأسئلة المفتوحة، حيث أعد هذا الجزء خلال عملية الترميز للاستمارات بشكل مفصل، أعيد تجميع هذه الإجابات في مجموعة ذات خصائص متشابهة

التعاريف والتصانيف:

التجمع السكاني: هو المكان الذي يقيم فيه الفرد بشكل معتاد، أي المكان الحالي الذي يقيم فيه أو ينوي الإقامة فيه.

الأسرة: عبارة عن فرد أو أكثر يشغلون وحدة سكنية مستقلة (أو جزءاً منها) ويساهمون معاً في الإنفاق من دخل رب الأسرة و/أو بعض أفرادها، ومن الشائع وجود صلة قرى تربط معظم أفراد الأسرة الواحدة بعضهم ببعض، ومن الشائع أيضاً أن يشترك أفراد الأسرة في وجبات الطعام أو بعضها.

الجنس: وهو إما ذكرا أو أنثى

العمر : وهو الفترة الزمنية المقدره أو المحسوبة بين تاريخ الميلاد وتاريخ المقابلة معبرا عنها بسنوات كاملة، أي بإهمال الشهور والأيام مهما كان عددها .

المستوى التعليمي: ويقصد به الحالة التعليمية التي يكون عليها الفرد وقت المقابلة، وقد تكون إحدى الحالات التالية:

أ- قد لا يحمل الفرد مؤهلا علميا مثل:

أمي: وهو الشخص الذي لا يستطيع القراءة والكتابة معا، وبالتالي لا يستطيع كتابة وصف بسيط عن حياته بأية لغة كانت.

ملم: وهو الشخص الذي يستطيع القراءة والكتابة معا بأية لغة كانت ولا يحمل مؤهلا علميا -وتتضمن هذه الفئة- على سبيل المثال- الأفراد الذين التحقوا بمؤسسات تعليمية، ولم ينهوا المرحلة الابتدائية بنجاح.

ب- قد يحمل هذا الفرد مؤهلا علميا_ ويقصد به أعلى مرحلة دراسية أتمها الفرد بنجاح حتى يوم المقابلة، وقد يكون أحد التصنيفات التالية:

ابتدائي

إعدادي

ثانوي

دبلوم متوسط

بكالوريوس

دبلوم عالي

ماجستير فأعلى

الحالة الزوجية: وهي الحالة المدنية الحالية التي يكون عليها الفرد وقت المقابلة، وقد تكون إحدى الحالات التالية:

أعزب: هو الفرد الذي لم يسبق له أن تزوج زوجاً فعلياً وفقاً للعرف السائد (أي لم يتم الدخول بعد).

متزوج: هو الفرد المتزوج زوجاً فعلياً وفق العرف السائد سواء كان / كانت (الزوج أو الزوجة) مقيماً مع الطرف الآخر أم لا وقت المقابلة.
أخرى: وتشمل المطلق وهو الفرد الذي سبق له الزواج فعلاً وانفصم آخر زواج بالطلاق ولم يتزوج مرة أخرى، كما تشمل الأرملة وهو الفرد الذي سبق له الزواج فعلاً، وانفصم آخر زواج بوفاة الطرف الآخر أم لا وقت المقابلة.

العلاقة بقوة العمل: وتعني علاقة الشخص قيد البحث بالنشاط الاقتصادي، وتكون إحدى التصنيفات التالية:

يعمل: ويقصد بذلك المشتغل/ المشتغلة، وهو كل شخص يزاول عملاً في القطاع الحكومي أو في أي قطاع آخر لقاء راتب شهري أو أجر أسبوعي أو يومي أو ربح أو غير ذلك.

لا يعمل: ويقصد بذلك غير ما ذكر في بند يعمل والتي تشمل:

متعطل/ متعطلة: وهو كل شخص قادر على العمل، والباحث عنه ولا يجده.
طالب / طالبة: كل شخص ليس مشغولاً وليس متعطلاً ولكنه منتظم في الدراسة بقصد التعلم للحصول على مؤهل تعليمي حتى وإن كان في إجازة أو مارس أحياناً عملاً له مردود اقتصادي.

ربة المنزل: هي الأنثى غير المشتغلة، ولا تبحث عن عمل، وغير منتظمة في الدراسة وتقوم بالأعمال المنزلية للأسرة أو تشارك بها، أو تشرف على خدم.

له/لها دخل أو إيراد: هو الشخص القادر على العمل، ولا يزاول عملاً ولا يبحث عنه وغير منتظم بالدراسة وغير متفرغ للأعمال المنزلية. بل له دخل من عائدات الأسهم أو السندات مثلاً أو يملك عقارات أو يتقاضى راتباً تقاعدياً أو إعانات من مؤسسات عامة أو خاصة أو من أفراد.

عاجز/عاجزة : هو الفرد غير المشتغل ولا يبحث عن عمل، وليس منتظما في دراسة، وغير متفرغ لإعمال المنزل، وليس له دخل أو إيراد وغير قادر على العمل بسبب كبر السن أو إعاقة جسمية أو عقلية.

أخرى : غير ما ورد سابقا من تصنيفات

المهنة : وتعنى نوع العمل الرئيسي الذي يمارسه الفرد المشتغل مثل: حداد ، نجار، معلم، طبيب، أستاذ جامعة-

الإقليم : ويشمل :

الوسط : ويشمل محافظات عمان، ومادبا، والزرقاء، والسلط

الشمال : ويشمل محافظات اربد، وجرش، وعجلون، والمفرق

الجنوب : ويشمل محافظات الكرك، والطفيلة، ومعان، والعقبة

الديمقراطية :

وهو مفهوم يستخدم للدلالة على الحالة التي تكون فيها العلاقة بين المواطن والدولة والمؤسسات، وهي قائمة على أساس الحرية، والعدل، والمساواة، ويكفل فيها النظام العام الحقوق الدستورية والحقوق الإنسانية للمواطن ولا يتعدى فيها المواطن على سيادة الدولة وحقوق الآخرين . وهذه الحقوق هي :

-الحق في الحياة.

-الحق في سلامة البدن.

-الحق في التملك.

-الحق في التعلم.

-الحق في العمل.

-الحق في التعبير.

البرنامج التدريبي :

عقد المركز بعد الانتهاء من تصميم الاستمارة ووضع التعليمات المتعلقة بالمفاهيم والتصانيف المستخدمة دورة تدريبية لتدريب المشرفين والمراقبين والباحثين، وشمل التدريب أهداف الدراسة، وأسلوب جمع البيانات، وسرية المعلومات، وكيفية التعامل مع المستجيب، والتغلب على الصعوبات التي يمكن أن تواجهه في الميدان. كما شمل التدريب شرحاً مفصلاً لمدخلات الاستمارة، والمفاهيم المستخدمة فيها، والتعليمات المتعلقة بجمع المعلومات وتدقيقها في الميدان، وكيفية اختيار المستجيب، وإجراء تطبيقات عملية مكتبية وميدانية على تعبئة الاستمارة لتفادي أية أخطاء يمكن أن تحدث في الميدان.

وبعد ذلك تم تدريب العاملين في عمليات التجهيز المكتبي تدريباً إضافياً على قواعد التدقيق الخاصة بالاستمارة، وكيفية اكتشاف الأخطاء، وتم كذلك تدريب المرمزين على قواعد الترميز وأساليبه.

وقد تم المختص بالتجهيز الآلي بتدريب مدخلي البيانات على عملية الإدخال، وعلى كيفية تنظيف البيانات من الأخطاء.

مرحلة العمل الميداني:

تم تنفيذ هذه الدراسة ميدانياً بأسلوب المقابلة الشخصية للفرد المستجيب الذي ظهر في العينة وجمع البيانات منه مباشرة، حيث بدأ العمل الميداني للعينة بتاريخ 1995/4/8، وانتهى بتاريخ 1995/4/18. وقد كان العمل يسير وفق الخطة المقررة له، حيث تم تحديد مواقع العينة، وتوزيعها على (9) مراقبين من ذوي الخبرة في هذا المجال من حيث العمل الميداني وعرفة المناطق، وذلك للإشراف على (34) طالباً وطالبة من الجامعة الأردنية استخدموا كباحثين، وقاموا بجمع البيانات. وكان المراقب يتوجه مع فريقه الميداني يومياً، ويقوم بتوزيع أسر المستجيبين المختارة في العينة على الباحثين، ويتابع سير العمل، ويدقق بعض الاستمارات المستكملة، ويحضر

بعض المقابلات، ويساعد في حل المشكلات التي تصادف الباحثين في العمل. أما بالنسبة للاستمارات المستكملة فقد كان المراقب يعمل على تسليمها يومياً للإدارة في المركز.

تجهيز البيانات:

التدقيق المكتبي:

تولى جهاز التدريب المكتبي مهمة أعمال تدقيق الاستمارات الواردة من الميدان أولاً بأول، حيث تم التركيز على تدقيق اتساق البيانات واكتمالها، وقد تم التدقيق المكتبي في اليوم التالي لعملية جمع البيانات من الميدان. وعمل في هذه المرحلة (9) مدققين. حيث انتهت هذه المرحلة بتاريخ 1995/4/24.

ترميز البيانات:

تمت المباشرة بعمليات الترميز جنباً إلى جنب مع عملية التدقيق المكتبي، وذلك بتخصيص أفضل العناصر من ذوي الخبرة السابقة للقيام بترميز البيانات وفق كتيب الدليل الذي اعد لهذه الغاية وقد عمل في هذه المرحلة (9) مرمزين. وقد انتهت هذه المرحلة بتاريخ 1995/4/26.

التجهيز الإلكتروني:

وتضمن ذلك ما يلي:

أ. تولى محلل النظم المختص مهمات وضع النظام الخاص بالدراسة، كما أشرف على مدخلي البيانات بشكل مباشر.

ب. بدأت عملية إدخال البيانات جنباً إلى جنب مع عملية الترميز، وذلك باستخدام (7) حوسبات شخصية من خلال شاشات خاصة بالاستمارة مع إجراء التدقيق الآلي الفوري على البيانات بواسطة الحاسوب مباشرة. وقد انتهت هذه المرحلة بتاريخ 1995/4/29.

ج- قام محلل النظم بإعداد برامج خاصة لتدقيق اكتمال إدخال البيانات، وفيما إذا كانت القيم المرمزة تقع ضمن المدى الصحيح. كما تم تطبيق برامج الاتساق للتأكد من أن البيانات متسقة ومنطقية حسب المتغيرات المختلفة، وذلك بالاعتماد على قواعد التدقيق التي أعدت لهذا الغرض. حيث تم تطبيق قواعد الاتساق أو المنطق مباشرة أثناء الإدخال للتأكد من أن البيانات المدخلة متسقة مع بعضها البعض ومنطقية حسب المتغيرات الأخرى.

د- بعد الانتهاء من إعداد ملف البيانات النظيف تم عمل جداول تكرارية لجميع المتغيرات وتمت دراستها ومراجعتها من المشرفين على الدراسة، وعلى اثر ذلك طبقت بعض القواعد المباشرة على بعض الأسئلة للتأكد من صحة البيانات الواردة فيها، ومراجعتها مع الاستمارات والتأكد من صحتها إلى أن تم الانتهاء من إعداد ملف البيانات النظيف بشكل نهائي.

استخراج النتائج وإعداد التقرير:

بعد الانتهاء من إعداد ملف البيانات النظيف بوشر باستخراج الجداول المطلوبة وفق خطة التبويبات التي أعدها المشرفون على الدراسة حيث تمت مراجعتها من حيث الاتساق الداخلي للبيانات في الجدول الواحد، والاتساق الخارجي بين الجداول المختلفة ذات العلاقة. وقد بدئ بإعداد التقرير الأولي لهذه الدراسة من قبل المشرفين عليها، حتى يتمكن مستخدمو البيانات الاستفادة منه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة ستوفر قاعدة من البيانات تمكن الباحثين والراغبين في دراسة هذا الموضوع من إجراء تحليل متعمق لهذه البيانات.

تصميم العينة:

تستند العينة الوطنية في هذه الدراسة إلى العينة الرئيسية (Master Sample) التي تم تصميمها في دائرة الإحصاءات العامة التي تتكون من مجموعة من المكررات (Replicates) ويستند التصميم إلى الأسلوب الطبقي العنقودي متعدد المراحل، وتم استخدام المحافظات كطبقات لهذا التصميم.

وقد اشتملت عينة الدراسة على (100) وحدة معاينة أولية (حي أو مجموعة أحياء) موزعة على المحافظات بالتناسب مع حجم السكان في كل منها، وتم اختيار العناقيد في كل محافظة بطريقة مستقلة وذلك كمرحلة أولى للاختيار. أما في المرحلة الثانية فقد تم اختيار حوالي (20) أسرة في المتوسط في كل وحدة معاينة أولية (حي أو مجموعة أحياء) بطريقة الاختيار العشوائي المنتظم. ثم وبطريقة عشوائية أيضاً تم اختيار فرد واحد يبلغ عمره (19) سنة فأكثر من كل أسرة لتستوفى بيانات الاستمارة منه، وقد كان نصف عدد الأفراد المستجيبين من الذكور والنصف الآخر من الإناث، وبذلك فقد بلغ حجم العينة (2000) شخص. وقد روعي أن تكون العينة موزونة ذاتياً، بمعنى أن كل مفردة من مفردات المجتمع لها الاحتمال نفسه للظهور في العينة.

النتائج الرئيسية:

الديموقراطية في الأردن :

أ. مقياس الديمقراطية:

طلب الباحث من المستجيب أن يحدد على مقياس مدرج من (1) إلى (10) - ويعني الرقم (1) أن الأردن ما زال في أول الطريق نحو الديمقراطية في حين يعني الرقم (10) أن الأردن قد أصبح بلداً ديموقراطياً إلى ابعد الحدود- إلى أي مدى يعتقد أن الأردن أصبح بلداً ديموقراطياً، وقد أجاب من مجموع المستجيبين ما نسبته (الجدول 1):

(19.1%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن الأردن ما زال في أول الطريق نحو ممارسة الديمقراطية.

(62.5%) من مجموع المستجيبين أجابوا أ، الأردن لم يتعدى منتصف الطريق نحو ممارسة الديمقراطية.

(6.3%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن الأردن قد أصبح بلداً ديموقراطياً إلى أبعد الحدود.

(5.1%) من مجموع المستجيبين لم يتمكنوا من تحديد درجة ممارسة الأردن الديمقراطية.

وبلغ المتوسط الحسابي لمستوى الديمقراطية من نتائج هذا الاستطلاع (4.83) درجة من (10) درجات، مقابل (4.6) درجة وصلت إليها النتيجة عام 1993. أي بتحسن مقداره (5%) عما كان عليه عام 1993.

الجدول رقم (1): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس وآرائهم في الدرجة التي وصل إليها الأردن نحو تعزيز الديمقراطية فيه.

المجموع %	الجنس		الدرجة
	إناث %	ذكور %	
19.1	13.6	24.5	1
4.1	3.0	5.3	2
4.9	3.9	5.9	3
6.2	6.4	6.0	4
28.2	34.4	22.0	5
7.6	7.4	7.8	6
9.3	8.7	9.9	7
6.7	7.2	6.2	8
2.5	2.6	2.4	9
6.3	6.2	6.5	10
5.1	6.6	3.5	لا أعرف
2000	1000	1000	المجموع = 100%

ب . القوانين المتعلقة بالديموقراطية:

بينت النتائج أن :

(44%) من مجموع المستجيبين قد أجابوا أن قانون انتخاب مجلس النواب الحالي لا يعتبر خطوة أساسية أو انه خطوه أساسية إلى درجة متوسطة أو قليلة نحو تعزيز الديمقراطية في الأردن، (57%) منهم يرجعون السبب إلى القانون لا يتم تطبيقه بشكل صحيح، و (30%) أجابوا بأن القانون لا يحتوي على أسس وإجراءات ديموقراطية كاملة (الجدولين 2 و3).

(43%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن قانون الأحزاب الحالي لا يعتبر خطوة أساسية أو أنه خطوة أساسية إلى درجة متوسطة أو قليلة نحو تعزيز الديمقراطية في الأردن، (49%) منهم يرجعون السبب إلى أن القانون لا يتم تطبيقه بشكل صحيح، و(26%) أجابوا أن القانون لا يحتوي على أسس وإجراءات ديمقراطية كاملة.

(43%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن قانون المطبوعات والنشر الجديد يعتبر خطوة أساسية إلى درجة كبيرة نحو تعزيز الديمقراطية في الأردن.

(30%) من جموع المستجيبين أجابوا أن قانون المطبوعات والنشر الجديد لا يعتبر خطوة أساسية أو أنه خطوة أساسية إلى درجة متوسط أو قليلة نحو تعزيز الديمقراطية في الأردن، (57%) منهم يرجعون السبب إلى أن القانون لا يتم تطبيقه بشكل صحيح، و(29%) أجابوا أن القانون لا يحتوي على أسس و إجراءات ديمقراطية كاملة.

الجدول رقم (2) :التوزيع النسبي للمستجيبين حسب آرائهم في قوانين انتخاب مجلس النواب، والأحزاب، والمطبوعات والنشر أثرها في تعزيز الحياة الديمقراطية في الأردن

المجموع %100=	درجة تعزيز الحياة الديمقراطية في الأردن					القانون
	لا اعرف%	ليست أساسية%	درجة قليلة%	درجة متوسطة%	درجة كبيرة %	
2000	11.5	11.4	6.5	26.0	44.6	انتخاب مجلس النواب
2000	32.7	21.7	6.6	14.4	24.6	الأحزاب
2000	27.2	7.5	4.2	18.4	42.7	المطبوعات والنشر

الجدول رقم (3): التوزيع النسبي للمستجيبين الذين يعتقدون أن قوانين انتخاب مجلس النواب والأحزاب، والمطبوعات والنشر لا تعتبر خطوة أساسية نحو تعزيز الديمقراطية في الأردن حسب السبب

السبب	قانون انتخاب مجلس النواب %	قانون الأحزاب (%)	قانون المطبوعات والنشر (%)
لان القانون لا يحتوي على أسس وإجراءات ديمقراطية كافية	30.4	26.4	28.5
لأن القانون لا يتم تطبيقه بشكل صحيح	57.0	48.9	56.6
أسباب أخرى	3.4	14.0	4.6
لا اعرف	9.0	10.5	10.1
غير ميين	0.2	0.1	0.2
المجموع = 100%	879	855	603

تقييم إنجازات مجلس النواب المنتخب 1993

أ. مدى الرضى عن إنجازات المجلس

بينت النتائج أن :-

(58.6%) من مجموع المستجيبين راضين بدرجات متفاوتة عن إنجازات المجلس، مقابل (36.4%) غير راضين و (5%) أجابوا ب "لا أعرف". وقد أظهرت النتائج انخفاض نسبة الراضين عن إنجازات المجلس الحالي مقارنة بما كانت عليه بالنسبة لإنجازات مجلس النواب السابق المنتخب عام 1989، حيث كان النسبة آنذاك حوالي (73%) (الجدولين 4 و 5).

الجدول رقم (4): التوزيع النسبي للمستجيبين في استطلاعي الرأي 1993، و
1995 حسب آرائهم في درجة الرضا عن إنجازات مجلسي النواب 1989 و1993.

الجنس		درجة الرضا
مجلس النواب 1993 %	مجلس النواب 1989 %	
14.2	73	راض جداً
44.4		راض قليلاً
36.4	21	غير راض
5.0	6	لا أعرف
2000	1197	المجموع = 100%

الجدول رقم (5): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس ودرجة الرضا عن إنجازات
مجلس النواب المنتخب 1993

المجموع (%)	الجنس		درجة الرضا
	إناث (%)	ذكور (%)	
14.2	13.0	15.4	راض جداً
44.4	49.4	39.3	راض قليلاً
36.4	31.0	41.9	غير راض
5.0	6.6	3.3	لا أعرف
0.0	0.0	0.1	غير مبين
2000	1000	1000	المجموع = 100%

ب. مدى كفاية أعمال النواب للأمور التالية:

(85%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن أعضاء المجلس لم يقوموا بدور كاف في معالجة مشكلة البطالة (12.1% كاف, 2.9% لا اعرف) (الجدول 6).

(83.7%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن أعضاء المجلس لم يقوموا بدور كاف في معالجة مشكلة الفقر (12.5% كاف, 3.8% لا اعرف).

(75.6%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن أعضاء المجلس لم يقوموا بدور كاف في معالجة مشكلة الفساد (16.5% كاف, 7.9% لا اعرف).

(86.3%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن أعضاء المجلس لم يقوموا بدور كاف في معالجة مشكلة ارتفاع الأسعار (11.3% كاف, 2.4% لا اعرف)

(52.5%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن أعضاء المجلس لم يقوموا بدور كاف إلى حد ما في ضمان الحريات العامة (36.5% كاف, 11.4% لا اعرف).

(40.9%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن أعضاء المجلس لم يقوموا بدور كاف في مناقشة وإقرار قانون الموازنة العامة.

(52.5%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن أعضاء المجلس لم يقوموا بدور كاف في إجراء التعديلات القانونية بالسرعة الكافية.

(43.1%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن أعضاء المجلس لم يقوموا بدور كاف إلى حد ما في متابعة المفاوضات مع إسرائيل (38.2% كاف, 18.7% لا اعرف).

(42.6%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن أعضاء المجلس لم يقوموا بدور كاف إلى حد ما في مناقشة وإقرار معاهدة السلام مع إسرائيل (39.2% كاف, 18.2% لا اعرف).

الجدول رقم(6): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب كفاية إنجازات مجلس النواب لبعض القضايا

المجموع %100	لا اعرف %	غير كاف إطلاقاً %	غير كاف %	كاف %	كاف جداً %	البند
2000	2.9	46.5	38.5	10.5	1.6	معالجة مشكلة البطالة
2000	3.8	46.3	37.4	11.4	1.1	معالجة مشكلة الفقر
2000	7.9	40.8	34.8	14.9	1.6	معالجة مشكلة الفساد
2000	2.4	54.3	32.0	10.2	1.1	معالجة مشكلة ارتفاع الأسعار
2000	11.4	21.7	30.8	31.6	4.5	ضمان الحريات العامة
2000	25.0	14.0	26.9	29.0	5.1	مناقشة وإقرار قانون الموازنة العامة
2000	19.9	18.3	34.2	24.5	3.1	الشرعة في إجراء التعديلات القانونية
2000	18.7	19.7	23.4	29.9	8.3	متابعة المفاوضات مع إسرائيل
2000	18.2	19.3	23.3	30.5	8.7	مناقشة وإقرار معاهدة السلام مع إسرائيل

وبإيجاد المتوسط الحسابي لهذه النتائج يتبين أن:

(25.2%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن إنجازات مجلس النواب كانت كافية حول هذه القضايا مجتمعة.

(62.5%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن إنجازات مجلس النواب كانت غير كافية.

(12.3%) من مجموع المستجيبين أجابوا بـ " لا اعرف " حول إنجازات مجلي النواب.

ج- مقارنة مجلس النواب الحالي 1993, والسابق 1989

بينت النتائج أن:-

(38%) من مجموع المستجيبين قد أجابوا بعدم وجود اختلاف بين إنجازات المجلسين.

(27.2%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن المجلس الحالي المنتخب 1993 أكثر إنجازا من مجلس النواب السابق الذي انتخب عام 1989, مقابل (22.8%) أجابوا أن المجلس السابق كان أكثر إنجازا, و (12%) كانت إجاباتهم لا اعرف (الجدولين 7 و 8)

الجدول رقم (7): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس وآرائهم في أيهما أكثر إنجازا
مجلس النواب الحالي أم مجلس النواب السابق

المجلس	الجنس		المجموع (%)
	ذكور (%)	إناث (%)	
مجلس النواب الحالي	24.4	30.0	27.2
مجلس النواب السابق	29.3	16.2	22.8
لا يوجد اختلاف	37.1	38.9	38.0
لا اعرف	9.1	14.9	12.0
غير مبين	0.1	0.0	0.0
المجموع=100%	1000	1000	2000

الجدول رقم (8): النسبة المئوية لأراء المستجيبين الذين يعتقدون أن مجلس النواب السابق اكثر إنجازا من الحالي حسب مجال الإنجاز

المجال	%
01 التفاعل مع المواطنين , وحل مشاكلهم , وتقديم خدمات لهم في شتى المجالات	31.2
02 كان المجلس السابق أقوى , ويملك سلطة , واكثر مصداقية , وله تأثير على الساحة , واكثر متابعة وفعالية	18.0
03 ساهم المجلس السابق في معالجة الوضع الاقتصادي من خلال معالجته لمشاكل البطالة , الفقر , الأسعار وخفض المديونية	48.4
04 معالجة مشكلة الفساد الإداري , والاقتصادي , والاجتماعي	24.0
05 ساهم المجلس السابق في تعزيز الديمقراطية من خلال إصدار قوانين (الأحزاب , المطبوعات والنشر , والصحافة) , وإلغاء قوانين (الدفاع , الأحكام العرفية)	22.6
06 التنسيق بين نواب المجلس كان افضل , بالإضافة إلى تعدد الاتجاهات الفكرية لديهم	3.5
07 للمجلس السابق دور اكثر فعالية في العلاقات الخارجية , وخاصة قضية معالجة الحل السلمي مع إسرائيل .	1.1
08 أخرى	2.2
09 لا اعرف	5.1
010 غير مبين	0.7

عدد الحالات = 455 حالة

تقييم إنجازات نواب الدائرة الانتخابية

مدى الرضا عن إنجازات نواب الدائرة الانتخابية.

بينت النتائج أن:

(49%) من مجموع المستجيبين راضين بدرجات متفاوتة عن إنجازات نواب دوائرهم الانتخابية, و(41%) غير راضين, و (10%) أجابوا ب "لا اعرف" . (الجدول 9)

الجدول رقم (9): التوزيع النسبي لآراء المستجيبين حسب درجة الرضا من إنجازات نواب الدائرة الانتخابية, والجنس

درجة الرضا	الجنس		المجموع (%)
	إناث (%)	ذكور (%)	
راض جدا	15.7	16.7	16.2
راض قليلا	36.3	29.4	32.9
غير راض	36.1	45.7	40.9
لا اعرف	11.9	8.1	10.0
غير مبين	0.0	0.1	0.0
المجموع=100%	1000	1000	2000

مدى كفاية أعمال نواب الدائرة للأمور التالية:

بينت النتائج أن:

(69.1%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن تواصل نواب الدائرة مع ناخبهم غير كاف, (22.1% كاف, 8.7% لا اعرف). (الجدول 10)

(66.8%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن متابعة نواب الدائرة لقضايا ومشكلات الدائرة غير كافية (22.7% كافية, 10.4% لا اعرف).

(47.7%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن متابعة نواب الدائرة لقضايا الوطن الأساسية غير كافية (34.5% كافية, 17.7% لا اعرف).

الجدول رقم (10): التوزيع النسبي لآراء المستجيبين في مدى كفاية إنجازات

نواب الدائرة لبعض القضايا حسب الدرجة

المجموع %100	غير ميين %	لا اعرف %	غير كاف إطلاقا %	غير كاف %	كاف %	كاف جدا %	البند
2000	0.1	8.7	36.5	32.6	17.4	4.7	تواصل نواب دائرتك الانتخابية مع الناخبين
2000	0.1	10.4	34.4	32.4	18.4	4.3	متابعة نواب دائرتك الانتخابية لقضايا ومشكلات الدائرة الانتخابية
2000	0.1	17.7	18.9	28.8	29.0	5.5	متابعة نواب دائرتك الانتخابية لقضايا الوطن الأساسية

وبإيجاد المتوسط الحسابي لهذه النتائج يتبين أن (61.2%) من المستجيبين أجابوا أن أداء نواب الدائرة حول هذه القضايا غير كاف, مقابل (26.5%) أجابوا أن الأداء كان كافيا, و (12.3%) أجابوا ب "لا اعرف".

اتجاهات المواطنين حول إعادة انتخاب النواب الحاليين:

بينت النتائج أن:

(55.3%) من مجموع المستجيبين قد أجابوا بأنهم لن يمنحوا أصواتهم لأي من نواب دوائريهم الانتخابية الحاليين (الجدول 11).

(32.7%) من مجموع المستجيبين أجابوا بأنهم سيصوتون إلى نواب دوائريهم الانتخابية.

(12.0%) من مجموع المستجيبين لم يقرروا موقفهم بعد.

الجدول رقم (11): التوزيع النسبي للمستجيبين في استطلاعي 1993 و 1995 حسب إعادة انتخاب نواب الدائرة

الاستطلاع		إعادة انتخاب
1995	1993	نواب الدائرة
%	%	
32.7	49.0	نعم
55.3	35.0	لا
12.0	16.0	لا اعرف
2000	1197	المجموع=100%

ومن أسماء النواب المتوقع إعادة انتخابهم فيما لو رشحوا أنفسهم هم * .

عمان:

الدائرة الأولى: عبد العزيز جبر,الدكتور ذيب عبد الله

الدائرة الثانية: عبد المنعم ابوزنط, وحمزة منصور

الدائرة الثالثة: علي أبو الراغب, د.إبراهيم زيد الكيلاني, طاهر المصري, توجان فيضل

الدائرة الرابعة: أنور الحديد

الدائرة الخامسة: د. همام سعيد, مفلح اللوزي

اريد : عبد الرؤوف الروابدة و د. احمد الكوفحي

جرش: سليمان السعد

عجلون: ضيف الله المومني

الرمثا وبني كنانة: فواز الزعبي

الأغوار الشمالية والكورة: نادر الظهيريات

البلقاء: د. محمد عويضة, و د.عبد الله النسور , وإبراهيم شحده, وسمير قعوار

الكرك: احمد الكساسبه

معان: عبد الكريم الكباريتي

الزرقاء: ذيب أنيس,بسام العموش,محمد الحاج,بسام حدادين,عبد الباقي جمو

المفرق: عبد الكريم الدغمي, د. محمد أبو عليم

الطفيلة: محمد داودية, د. عبد الله العكايلة

بدو الشمال: سعد هايل السرور

بدو الوسط: جمال الخريشه.

-
- يجب التعامل مع هذه النتائج بحذر لعدة أسباب أهمها أن العينة اختيرت حسب المحافظات وليس وفقا للدوائر الانتخابية، بالإضافة إلى قلة عدد الأفراد في العينة، ولأن المستجيب فاضل بين النواب الحاليين فقط بمعزل عن أي مرشحين جدد قد يخوضوا المعركة الانتخابية القادمة.

قانون انتخاب مجلس النواب (الجدول 12)

أ. تعديل قانون انتخاب مجلس النواب

بينت النتائج أن:

(45.6%) من مجموع المستجيبين يؤيدون إجراء تعديلات على القانون

(42.4%) من مجموع المستجيبين ارتأوا أن يبقى القانون كما هو.

(12.1%) من مجموع المستجيبين أجابوا ب "لا اعرف" حول هذه النقطة.

ب. التعديلات المقترحة

بلغ عدد الذين يؤيدون إجراء تعديلات على قانون انتخاب مجلس النواب (911) فردا شكلوا نسبة مقدارها (45.6%) من مجموع المستجيبين، وفيما يلي عرض لإجاباتهم على التعديلات المقترحة:

- عدد المقاعد: أشارت النتائج إلى أن:

(58.1%) من مجموع المستجيبين يؤيدون إجراء تعديلات على القانون يرون ضرورة إجراء تعديل على عدد المقاعد النيابية، (19%) منهم طالبوا بأن يكون عدد المقاعد اقل من (80) مقعدا، و (73.3%) طالبوا بأن تكون عدد المقاعد ما بين (100-120) مقعدا، وحوالي (2.6%) طالبوا بأن يكون عدد المقاعد (150) مقعدا فأكثر.

- عدد الدوائر: أشارت النتائج إلى أن:

(60.4%) من مجموع الذين يؤيدون إجراء تعديلات على القانون يرون ضرورة إجراء تعديل على عدد الدوائر الانتخابية، (47.3%) منهم يفضلون أن تكون الدوائر بحسب التقسيمات الإدارية داخل المحافظة.

- مبدأ الانتخاب "صوت واحد لكل ناخب" : أشارت النتائج إلى أن:
 (57.3%) من مجموع الذين يؤيدون إجراء تعديلات على القانون يرون ضرورة تعديل على مبدأ
 الانتخاب صوت واحد لكل ناخب, منهم (41.6%) يفضلون العودة إلى الأسلوب السابق أي
 الانتخاب بحسب عدد المقاعد النيابية, و (54.6%) يفضلون انتخاب أكثر من مرشح واحد, و
 (2.5%) يفضلون الانتخاب على أساس القوائم, و (0.3%) يفضلون الانتخاب على أساس
 صوت للوطن وصوتين للمحافظة.

- السن الانتخابي: أشارت النتائج إلى:
 (48.3%) من مجموع الذين يؤيدون إجراء تعديلات على القانون يرون ضرورة إجراء تعديل على
 السن الانتخابي, منهم حوالي الخمسين يرون أن يكون العمر اقل من (19) سنة.

الجدول رقم(12):التوزيع النسبي للمستجيبين حسب آرائهم في إجراء تعديلات على مواد قانون
 انتخاب مجلس النواب الحالي

التعديل	نعم %	لا %	لا اعرف %	المجموع=100%
عدد المقاعد	58.1	36.9	5.0	911
عدد الدوائر	60.4	33.0	6.6	911
السن الانتخابي	48.3	51.0	0.7	911
مبدأ الانتخاب "صوت واحد لكل ناخب"	57.3	41.2	1.5	911

ج. اشترك العسكريون في الانتخابات, وتخصيص عدد من المقاعد للاقلييات والمرأة:

أشارت النتائج إلى أن:
 (53.2%) من مجموع المستجيبين الذكور و(64.1%) من مجموع المستجيبات الإناث يرون
 ضرورة اشترك العسكريين في الانتخابات النيابية (الجدول 13).
 (60.5%) من مجموع المستجيبين الذكور, و (52.7%) من مجموع المستجيبات الإناث يرون
 ضرورة تخصيص عدد من المقاعد النيابية لأبناء الاقلييات.

(59.4%) من مجموع المستجيبين الذكور، و (76.1%) من مجموع المستجيبات الإناث يرون ضرورة تخصيص عدد من المقاعد النيابية للمرأة.

الجدول رقم (13): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس وآرائهم في اشتراك العسكريين في الانتخابات، وتخصيص عدد من المقاعد إلى أبناء الاقليات والى المرأة

المجموع %100= %	لا اعرف %	لا %	نعم %	الاقتراح والجنس
				اشترك العسكريين في الانتخابات
1000	6.2	40.6	53.2	ذكور
1000	10.3	25.6	64.1	إناث
2000	8.2	33.1	58.7	مجموع
				تخصيص عدد من المقاعد لأبناء الاقليات
1000	5.7	33.8	60.5	ذكور
1000	1.4	36.9	52.7	إناث
2000	8.0	35.4	56.6	مجموع
				تخصيص عدد من المقاعد للمرأة
1000	1.9	38.7	59.4	ذكور
1000	2.2	21.7	76.1	إناث
2000	2.0	30.2	67.8	مجموع

د. الجمع بين العمل النيابي والعمل الوزاري

بينت النتائج أن:

(60.8%) من مجموع المستجيبين الذكور، و (46.7%) من مجموع المستجيبات الإناث يطالبون بعدم الجمع بين العمل الوزاري والنيابي، مقابل (37.2%) من مجموع الذكور والإناث يؤيدون الجمع و 9% أجابوا ب "لا اعرف".

(94.2%) من مجموع الذين يطالبون بعدم الجمع يرون أن النائب الوزير لا يعطي الوقت الكافي لعمله كنائب، (93.6%) يرون انه يصبح شريكا في صنع القرار لا

مراقبا عليه, و (87%) يرون انه يستخدم موقعه كوزير لغاية إعادة انتخابه, ,
(88.6%) يرون أن عمل النائب كوزير يعيق تواصله مع الناخبين.

هـ. إجراءات انتخاب مجلس النواب:

أشارت النتائج إلى أن نسبة غير الراضين عن الأمور الإجرائية لقانون انتخاب مجلس النواب 1993 قد ترواحت بين (13.4%) الإجراءات غرفة الاقتراع إلى (22.2%) لأسلوب احتساب النتائج وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة رضا المستجيبين عن الإجراءات التي اتبعت في انتخابات مجلس النواب عام 1993 (الجدول 14)

الجدول رقم (14): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب درجة رضاهم عن
الإجراءات التي اتبعت في انتخابات مجلس عام 1993

المجموع %100= %	درجة الرضا				الإجراء
	لا اعرف %	غير راض %	راض قليلا %	راض جدا %	
2000	11.6	17.0	30.4	41.0	تسجيل الناخبين
2000	11.1	17.0	27.2	44.7	اخذ البطاقة الانتخابية
2000	13.6	13.4	26.6	46.4	غرفة الاقتراع
2000	21.5	22.2	24.7	31.6	أسلوب احتساب النتائج
2000	13.8	21.1	27.4	37.7	أسلوب إعلان النتائج

الأحزاب السياسية

أ. ممارسة العمل الحزبي

بينت النتائج أن:

(39%) من مجموع المستجيبين أجابوا أن ممارسة العمل الحزبي في الأردن غير ناجحة أو أنها ناجحة إلى درجة قليلة (الجدول 15).

(17%) من مجموع المستجيبين أجابوا بأن ممارسة العمل الحزبي في الأردن ناجحة إلى درجة متوسطة أو أكثر.

(44%) من مجموع المستجيبين لم يستطيعوا أن يقرروا مدى نجاح الأحزاب حيث كانت إجاباتهم لا اعرف حول هذه النقطة.

الجدول رقم (15): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس , وآرائهم في درجة نجاح ممارسة العمل السياسي للأحزاب في الأردن

المجموع (%)	الجنس		درجة النجاح
	إناث (%)	ذكور (%)	
4.9	4.6	5.3	كبيرة
12.0	12.9	11.1	متوسطة
6.4	6.6	6.3	قليلة
17.2	15.0	19.3	غير ناجحة
15.2	9.9	20.4	غير ناجحة إطلاقاً
44.3	51.0	37.6	لا اعرف
2000	1000	1000	المجموع=100%

ب. أسباب عدم نجاح ممارسة العمل الحزبي في الأردن

بلغ عدد المستجيبين الذين أجابوا أن ممارسة العمل الحزبي في الأردن ناجحة إلى درجة قليلة أو متوسطة أو أنها غير ناجحة (1015) شخصا شكلوا نسبة مقدارها (51%) من مجموع المستجيبين (الجدول 16)، منهم:

(83%) يرجعون سبب فشل التجربة الحزبية إلى أن برامج الأحزاب لا تعالج المسائل المهمة للمواطنين.

(83%) يرجعون السبب إلى عدم تأثير واضح للأحزاب على مجريات الأمور حتى الآن.

(82%) يرجعون السبب إلى العدد المتزايد للأحزاب.

(81%) يرجعون السبب إلى اعتماد النفوذ العائلي أو العشائري أو الإقليمي لهذه الأحزاب.

(81%) يرجعون السبب إلى أن الأحزاب في مضمونها أحزاب شخصية.

(78%) يرجعون السبب إلى عدم كفاية القدرات التنظيمية للحزب.

(70%) يرجعون السبب إلى عدم كفاية القدرات المالية للحزب.

(69%) يرجعون السبب إلى قصر المدة التي مضت على تأسيس الأحزاب.

(66%) يرجعون السبب إلى القيم الدينية التي تعادي انقسام الأمة إلى شيع وأحزاب.

(65%) يرجعون السبب إلى فشل التجربة الحزبية السابقة.

(59%) يرجعون السبب إلى أن الحكومة لا تشجع الانتساب إلى الأحزاب.

الجدول رقم (16): التوزيع النسبي للمستجيبين الذين يرون أن ممارسة العمل السياسي للأحزاب ناجحة لدرجة متوسطة أو قليلة, أو أنها غير ناجحة حسب السبب

المجموع %100= %	لا اعرف %	لا %	نعم %	السبب
1015	4.0	12.6	83.3	برامج الأحزاب لا تعالج المسائل المهمة للمواطنين
1015	5.2	14.1	80.7	الاعتماد على النفوذ العائلي أو العشائري أو الإقليمي
1015	8.0	32.9	59.1	الحكومة لا تشجع الانتساب إلى الأحزاب
1015	6.6	10.7	82.7	عدم وجود تأثير واضح للأحزاب على مجريات الأمور
1015	5.3	29.1	65.6	القيم الدينية التي تعادي انقسام الأمة إلى شيع وأحزاب
1015	5.1	13.3	81.6	العدد المتزايد للأحزاب
1015	14.2	21.0	64.8	التجربة الحزبية السابقة كانت فاشلة
1015	9.5	20.2	70.3	عدم كفاية القدرات المالية للحزب
1015	8.7	13.1	78.2	عدم كفاية القدرات التنظيمية للحزب
1015	6.8	12.2	81.0	الأحزاب في مضمونها أحزاب شخصية
1015	9.7	21.3	69.0	قصر المدة التي مضت على تأسيس الأحزاب

ج. درجة المعرفة بوجود الأحزاب السياسية:

طلب الباحث من المستجيب أن يذكر له أسماء الأحزاب السياسية التي يعرف بوجودها في الأردن، وقد تبين أن حزب جبهة العمل الإسلامي هو الأكثر معرفة من قبل المستجيبين من بين (23) حزبا المرخصة في الأردن. والنتائج التالية تبين النسبة المئوية من مجموع المستجيبين البالغ عددهم (2000) شخص الذين يعرفون بوجود الأحزاب السياسية، وفيما يلي النسبة المئوية للمستجيبين الذين يعرفون بوجود الأحزاب وكانت كالتالي: (الجدول 17)

اسم الحزب	%
جبهة العمل الإسلامي	42.6
العهد	20.7
البعث العربي الاشتراكي	16.8
الشيوعي الأردني	15.1
الشعب الديمقراطي الأردني	9.6
اليقظة	8.3
التقدمي الديمقراطي الأردني	7.6
الوحدة الشعبية	5.6
البعث العربي التقدمي	5.0
الديموقراطي الاشتراكي الأردني	5.0
المستقبل	4.8
الحركة العربية الإسلامية(دعاء)	4.4
التقدم	4.4
التجمع الوطني الأردني	4.3
الوحدوي العربي الأردني	4.2
الوطن	4.1
جبهة العمل القومي	3.4
الأحرار	2.5
الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	2.2
الحرية	2.3
العربي الديمقراطي الأردني	2.1
ال جماهير العربي الأردني	1.1
الجبهة الأردنية العربية الدستورية	0.6

الجدول رقم (17): التوزيع النسبي لآراء المستجيبين في معرفتهم بوجود الأحزاب وعرفوا بها بعد التذكير حسب اسم الحزب والجنس

اسم الحزب	يعرف بوجوده %	عرف بوجوده بعد التذكير %	لا يعرف بوجوده %	المجموع %100=
01 التجمع الوطني الأردني	ذكور	6.5	29.8	1000
	إناث	2.1	18.6	1000
	مجموع	4.3	24.2	2000
02 العهد	ذكور	28.7	30.4	1000
	إناث	12.2	21.9	1000
	مجموع	20.7	26.2	2000
03 الوحدة الشعبية (الوحدويون)	ذكور	9.0	22.3	1000
	إناث	2.1	17.9	1000
	مجموع	5.6	20.1	2000
04 جبهة العمل الإسلامي	ذكور	53.5	29.3	1000
	إناث	31.6	40.0	1000
	مجموع	42.6	34.6	2000
05 المستقبل	ذكور	7.6	24.4	1000
	إناث	2.0	18.5	1000
	مجموع	4.8	21.4	2000

				06 جبهة العمل القومي
				ذكور
1000	67.2	28.1	4.7	إناث
1000	71.3	26.5	2.2	
2000	69.3	27.3	3.4	مجموع
				07 التقدمي الديمقراطي الأردني
				ذكور
1000	58.8	30.3	10.9	إناث
1000	66.3	29.3	4.4	
2000	62.6	29.8	7.6	مجموع
				08 الشيوعي الأردني
				ذكور
1000	44.8	33.9	21.3	إناث
1000	59.6	31.6	8.8	
2000	52.2	32.7	15.1	مجموع
				09 البعث العربي الاشتراكي الأردني
				ذكور
1000	47.5	28.1	24.4	إناث
1000	65.3	25.6	9.1	
2000	56.4	26.8	16.8	مجموع
				010 الشعب الديمقراطي الأردني
				ذكور
1000	59.7	25.4	14.9	إناث
1000	75.1	20.6	4.3	
2000	67.4	23.0	9.6	مجموع
				011 التقدم والعدالة
				ذكور
1000	70.8	22.0	7.2	إناث
1000	81.5	16.9	1.6	
2000	76.2	19.4	4.4	مجموع
				012 الديمقراطي الاشتراكي الأردني
				ذكور
1000	68.7	24.4	6.9	إناث
1000	73.5	23.4	3.1	
2000	71.1	23.9	5.0	مجموع

				013 اليقظة
				ذكور
1000	59.7	27.7	12.6	
				إناث
1000	74.6	21.5	3.9	
2000	67.1	24.6	8.3	مجموع
				014 الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني
				ذكور
1000	75.6	20.9	3.5	
				إناث
1000	80.3	18.7	1.0	
2000	78.0	19.8	2.2	مجموع
				015 الحرية
				ذكور
1000	71.5	25.4	3.1	
				إناث
1000	69.2	29.3	1.5	
2000	70.4	27.3	2.3	مجموع
				016 الوندوي العربي الأردني (وعد)
				ذكور
1000	68.0	25.1	6.9	
				إناث
1000	83.2	15.3	1.5	
2000	75.6	20.2	4.2	مجموع
				017 البعث العربي التقدمي
				ذكور
1000	76.3	24.8	7.9	
				إناث
1000	83.8	14.2	2.0	
2000	75.5	19.5	5.0	مجموع
				018 الحركة العربية الإسلامية (دعاء)
				ذكور
1000	63.9	29.5	6.6	
				إناث
1000	71.3	26.6	2.1	
2000	67.6	28.1	4.3	مجموع
				019 الجماهير العربي الأردني
				ذكور
1000	86.4	12.2	1.4	
				إناث
1000	88.3	11.2	0.5	
2000	87.3	11.7	1.0	مجموع

020 الوطن				
				ذكور
1000	73.1	20.9	6.0	إناث
1000	78.2	19.5	2.3	
2000	75.7	20.2	4.1	مجموع
021 العربي الديمقراطي الأردني				
				ذكور
1000	80.1	16.6	3.3	إناث
1000	83.7	15.3	1.0	
2000	81.9	16.0	2.1	مجموع
022 الجبهة الأردنية العربية الدستورية				
				ذكور
1000	84.9	14.0	1.1	إناث
1000	83.7	16.2	0.1	
2000	84.3	15.1	0.6	مجموع
023 الأحرار				
				ذكور
1000	75.6	20.8	3.6	إناث
1000	78.3	20.3	1.4	
2000	77.0	20.5	2.5	مجموع

د. الانتماء إلى الأحزاب السياسية:

بينت نتائج هذا الاستطلاع أن ما نسبته (2.2%) من مجموع المستجيبين منتمون حالياً أو سبق لهم الانتماء إلى الأحزاب، (1.9%) ينوون الانتماء إلى الأحزاب، ويبين الجدول التالي مقارنة بين نتائج استطلاعي الرأي 1993 و 1995 (الجدول 18).

وتجدر الإشارة إلى أن:

(23.3%) من مجموع المنتمين أو الذين سبق لهم الانتماء إلى أحزاب منتمون حالياً أو سابقاً إلى حزب جبهة العمل الإسلامي، و (9.3%) منتمون أو سبق لهم الانتماء إلى كل من أحزاب التجمع الوطني الأردني والعهد والوطن وذلك كل على حدة.

(32.4%) من مجموع الذين ينون الانتماء إلى أحزاب سوف ينتمون إلى حزب جبهة العمل الإسلامي و (8.1%) سينتمون إلى حزب العهد، و (27%) لم يحددوا اسم الحزب الذي ينوون الانتماء إليه.

الجدول رقم (18): التوزيع النسبي للمستجيبين في استطلاعي 1993 و 1995 حسب الانتماء الحزبي

الاستطلاع		الانتماء الحزبي
1995 %	1993 %	
1.05	1.4	ينتمون حالياً إلى أحزاب
1.85	6.3	ينوون الانتماء إلى أحزاب
94.1	83.5	لا ينوون الانتماء
3.0	8.8	لم يقرروا بعد
200	1197	المجموع=100%

(11.4%) من مجموع المستجيبين غير المنتمين حالياً إلى أحزاب يرون أن حزب جبهة العمل الإسلامي هو الحزب الأقرب إلى تلبية طموحاتهم الشخصية، يليه بالدرجة الثانية حزب العهد بنسبة مقدارها (1.8%)، (الجدول 19).

(54.1%) من مجموع المستجيبين غير المنتمين حالياً إلى أحزاب لا يرون في أي حزب ما يلي طموحاتهم الشخصية.

(26.2%) من مجموع المستجيبين غير المنتمين حالياً إلى أحزاب لم يستطيعوا أن يقرروا أي من الأحزاب هو الأقرب إلى طموحاتهم الشخصية حيث كانت إجابتهم ب" لا اعرف" وقد رفض (1.2%) الإجابة عن هذا السؤال.

أما فيما يتعلق بآراء المستجيبين الذين انسحبوا من عضوية الأحزاب، فقد دلت النتائج على أن من أهم الأسباب وراء ذلك هو سيطرة ظاهرة الأحزاب الشخصية أو العائلية أو الإقليمية، ثم عدم قناعة بالأحزاب وإن برامجها غير واضحة، أما السبب الثالث المهم فقد كان عدم وفاء هذه الأحزاب بوعودها.

الجدول رقم (19): التوزيع النسبي للمستجيبين غير المنتمين في أحزاب سياسية حسب
الحزب الأقرب إلى تمثيل طموحاتهم الشخصية

اسم الحزب	%
جبهة العمل الإسلامي	11.42
العهد	1.82
الحرية	0.90
البعث العربي الاشتراكي التقدمي	0.65
التقدمي الديمقراطي الأردني	0.45
الشيوعي الأردني	0.45
الوطن	0.45
الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)	0.45
التجمع الوطني الأردني	0.35
الوحدة الشعبية (الوحدويون)	0.35
المستقبل	0.25
العربي الديمقراطي الأردني	0.25
جبهة العمل القومي	0.15
الديموقراطي الاشتراكي الأردني	0.15
اليقظة	0.15
التقدم والعدالة	0.10
الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	0.05
الوحدوي العربي الأردني (وعد)	0.05
الجماهير العربي الأردني	0.05
الأحرار	0.10
ولا واحد من الأحزاب	54.05
لا اعرف	26.20
رفض الإجابة	1.16
المجموع = 100 %	1979

الحريات العامة والصحافة:

فيما يتعلق بأراء المستجيبين حول ضمان الحريات العامة والصحافة في الأردن فقد جاءت النتائج كالتالي (الجدول 20).

الجدول رقم (20): التوزيع النسبي للمستجيبين حسب آرائهم في ضمان الحريات العامة والصحافة

المجموع %100=	مضمونة إلى درجة				البند
	لا اعرف %	قليلة %	متوسطة %	كبيرة %	
2000	4.7	30.4	48.0	16.9	حرية الرأي
2000	8.2	21.2	46.3	24.3	حرية الصحافة
2000	16.3	61.2	17.7	4.8	حرية الاشتراك في التظاهرات
2000	20.3	56.9	18.5	4.3	حرية الاشتراك في اعتصام
2000	21.6	35.7	25.4	17.3	حرية الاشتراك في الأحزاب